الأمم المتحدة

E/ICEF/2006/P/L.61

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
5 July 2006
Arabic
Original: English

لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦

٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

توصية بالتمويل من الموارد الأخرى بدون صدور توصية بالتمويل من الموارد العادية

البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج

موجز

تقدم وثيقة البرنامج دون الإقليمي للإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية إلى المجلس التنفيذي لمناقشتها وإقرارها. ويطلب إلى المجلس أن يوافق على الميزانية البيانية الإجمالية البالغة ٠٠٠ ٥٠٠ ٧ دولار من الموارد الأخرى للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، رهنا بتوافر المساهمات المقدمة لأغراض محددة.

* E/ICEF/2006/18.

210706 200706 06-41887 (A)

	الإمارات	البحرين	قطر	الكويت	السعودية
عدد الأطفال (بالملايين، دون سن ١٨ سنة)	١,١٥	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٧٥	١٠,٥٢
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من كل ٠٠٠ ١ مولود حي)	٨	١١	٢١	١٢	٢٧
حالات نقص الوزن لدى الأطفال (المتوسط والحاد كنسبة مئوية)	١٤(ب)	٩(ب)	٦(ب)	١٠	١٤
معدل الوفيات النفاسية (من كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي)	٣(أ)	٤٦(أ)	١٠(أ)	٥(أ)	--
معدل التسجيل/ الالتحاق بالمدارس الابتدائية (صافي النسبة المئوية من الذكور والإناث)	٨٢/٨٤(أ)	٩١/٨٩(أ)	٩٤/٩٥(أ)	٨٤/٨٢(أ)	--
عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ممن وصلوا إلى الصف الخامس (نسبة مئوية)	٩٣(أ)	٩٩(أ)	--	٩٧(أ)	٩١(أ)
معدل انتشار الإصابة بفيروس المناعة البشرية لدى البالغين (نسبة مئوية)	--	٠,٢	--	--	--
عمل الأطفال (نسبة مئوية، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة)	--	٥(أ)	--	--	--
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	١٨ ٠٦٠(ب)	١٠ ٨٤٠(ب)	١٢ ٠٠٠(ب)	١٦ ٣٤٠(ب)	١٠ ٤٣٠
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ممن تم تحصينهم ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز (نسبة مئوية)	٩٤	٩٨	٩٦	٩٨	٩٦
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ممن تم تحصينهم ضد الحصبة (نسبة٩٤ مئوية)	٩٤	٩٩	٩٩	٩٧	٩٧

(أ) أحدث تاريخ متوفر

(ب) لسنة سابقة.

حالة الأطفال والنساء

١ - شهدت منطقة الخليج تحولا هائلا خلال العقود الثلاثة إلى الأربعة الأخيرة. وفي حقبتي الستينات والسبعينات من القرن الماضي وجهت تلك البلدان الثروة النفطية بدرجة كبيرة نحو تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الصحة والتعليم، حيث توسعت بسرعة في البرامج العظيمة الأثر والفعالة من حيث التكلفة، مثل التحصين وتزويد الخدمات بالأطباء والممرضات والمعلمين الأجانب، في الوقت الذي يجري فيه تطوير القدرات المحلية.

٢ - واليوم فإن عائدات هذا الاستثمار واضحة وقابلة للقياس: حيث توجد الآن في المنطقة بعض أعلى معدلات انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم؛ ومعدلات مرتفعة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية؛ كما لا يوجد تفاوت يذكر بين الجنسين في الحصول

على الخدمات. فمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة تتراوح بين ٨ وفيات لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في الإمارات العربية المتحدة و ٢٧ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في المملكة العربية السعودية. كما حدث تحول فيما يختص بالأوبئة، حيث تحول السبب الرئيسي لاعتلال ووفاة الأطفال في سن ١-١٨ سنة من الأمراض المعدية إلى الإصابات والحوادث. وتقل نسب وفيات الأمهات أثناء النفاس عن ٥٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في جميع بلدان الخليج. وتشرف على جميع حالات الولادة قابلات ماهرات، ويشمل ذلك المملكة العربية السعودية ، حيث تشرف على ٩١ بالمائة من جميع حالات الولادة قابلات ماهرات، وتكون النسبة أدنى في المناطق الريفية وفي جنوب البلاد. ويتراوح صافي معدلات الالتحاق بالمدارس في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت بين ٨٠ إلى ٩٠ في المائة. ويصل أكثر من ٩٠ في المائة من جميع التلاميذ الذين دخلوا المرحلة الابتدائية في بلدان الخليج إلى الصف الخامس.

٣ - لقد صادقت جميع بلدان الخليج على اتفاقية حقوق الطفل في بداية أو في منتصف التسعينات من القرن الماضي والتزمت بإعطاء أولوية عالية لحقوق الطفل ضمن إطار قوانينها الوطنية. وأحد التطورات الحديثة الإيجابية جدا في هذا الصدد هو العناية المتزايدة التي توليها تلك البلدان لحالة الأطفال غير الوطنيين في بلدان الخليج، وبصفة خاصة، أولئك الذين يحتاجون للعناية العاجلة، والحماية والدعم، مثل الأطفال الذين تم الاتجار بهم في السابق لسباقات الهُجن، أو عشرات الآلاف من الأطفال الذين جُلبوا إلى المملكة العربية السعودية ليقوموا بالبيع في الشوارع والتسول. وحوالي ثلث سكان الخليج - أي ١١ مليون شخص - هم من المغتربين.

٤ - وتشير تقييمات وتحليلات الحالة إلى خمس مجالات تحد رئيسية. ويمكن تصنيف أولها على انه بنود جدول الأعمال ''غير المكتملة''، والتي تتطلب جهدا إضافيا وتخصصا في بعض الحالات للوصول إلى ما لم يتم الوصول إليهم، مثلا، ما تبقى من الأطفال، وهم ١٠-١٥ في المائة، الذين لا يتمتعون بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم، بسبب ضعفهم أو تهميشهم، بما في ذلك الضعف والتهميش الناتج عن الإعاقة.

٥ - والتحدي الثاني هو ما يسود في تلك البلدان من سلوك ومواقف وممارسات تعرض رعاية وحماية الطفل للخطر. فبعضها ينشأ من انعدام المعرفة الأساسية وممارسات الرعاية لدي الوالدين ومن يقومون بالرعاية، مثل تلك التي ينتج عنها نقص التغذية لدى الطفل؛ وتتواجد في نفس الوقت ظاهرتان متناقضتان تقريبا حيث أن خمس أطفال الخليج تقريبا الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات هم أقل وزنا من اللازم بالنسبة لسنهم، بينما تتزايد السمنة لدى

الأطفال والإصابة بمرض السكري من النوع ١. وبرغم كسر جدار الصمت مؤخرا في ما يتعلق بالمسائل الاجتماعية الحساسة، وعلى الأخص في المملكة العربية السعودية، ما زال هناك انعدام في الوعي العام فيما يتعلق بحقوق الأطفال، وانعدام البدائل التي تمكن من تطبيق وسائل التأديب غير العنيفة أو غير الضارة وتطبيق الممارسات التقليدية، والانعدام العام للمعلومات بشأن الأطفال الذين يكونون ضحايا للاعتداء والعنف والإهمال. وهناك القليل من الآليات الراسخة لمعالجة حالات الاعتداء بطريقة مناسبة أو إحالتها إلى الجهات المختصة.

٦ - ومجال التحدي الآخر هو الحاجة إلى تحسين البرامج والتركيز على النوعية، مثلا عن طريق تعزيز المناهج وطرق التدريس لزيادة التحصيل العلمي، أو بذل الجهود لمزيد من الخفض في معدل الوفيات النفاسية. وقد أبرزت لجنة حقوق الطفل حاجة جميع البلدان إلى مزيد من تنقيح وتعزيز القوانين والقواعد والأنظمة المحلية والعرفية، إضافة إلى برامج خاصة لضمان التقيد بدرجة أكبر بمعايير والتزامات ومبادئ حقوق الطفل. ومن الأمور التي تستحق اهتماما خاصا، السن المتدنية للمسؤولية الجنائية والزواج، وانعدام الحقوق بين الأطفال الذين ليس لديهم من يقدم لهم الرعاية، وعدم المساواة بين الجنسين فيما يختص بنقل الجنسية.

٧ - والتحدي الرابع هو الحاجة إلى معالجة الفجوات الرئيسية في خدمات مثل التعليم قبل المدرسي: فباستثناء الكويت، فإن نحو ١٥ في المائة فقط من الأطفال يلتحقون بالتعليم قبل المدرسي. والمراهقون هم أيضا فئة سكانية مهملة نسبيا في بلدان الخليج، حيث يفتقرون للخدمات المتخصصة والدعم للعناية بصحتهم، وتطوير مهاراتهم الحياتية، والانتقال بهم إلى سن الرشد، وتحمل المسؤوليات والعمل الوظيفي. وبرغم إنشاء مجالس للطلاب، إضافة إلى برلمان للأطفال في الإمارات العربية المتحدة، وبرلمان للشباب في البحرين، ما زال المراهقون عموما عناصر سلبية في المدارس والمجتمعات، ويفتقدون الفرص للتعبير عن أفكارهم وتقييم مشاكلهم واقتراح وتنفيذ حلول لتلك المشاكل. وهناك توجهات ملحوظة لشباب يعتمدون أساليب حياة غير صحية وغير مسؤولة، ويتضح ذلك من المعدلات المتزايدة لإساءة استعمال المخدرات، وقيادة السيارات بإهمال، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨ - ومجال التحدي الخامس هو الحاجة إلى تقوية المؤسسات والقدرات الوطنية لإجراء البحوث، ورصد وتقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ، والتبليغ عنه؛ وإشراك المجتمع المدني؛ وتحسين أنظمة جمع وتحليل المعلومات المرتكزة على الطفل.

٩ - ومجموع عدد السكان في كل من الإمارات العربية المتحدة (٤,٣ مليون)، والبحرين (٧١٦ ٠٠٠)، وقطر (٧٧٧ ٠٠٠) ، والكويت (٢,٦ مليون)، والمملكة العربية السعودية (٢٣ مليون) بلغ في عام ٢٠٠٤ نحو ٣١,٤ مليونا، من بينهم ١٣ مليون طفل تقريبا.

ويعيش أكثر من ٨٠ في المائة من جميع أطفال الخليج في المملكة العربية السعودية ، التي بها واحد من أعلى إجمالي معدلات الخصوبة في المنطقة (٣,٩).

النتائج الرئيسية والدروس المستخلصة من التعاون في السابق

النتائج الرئيسية المحرزة

١٠ - خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة تحولت شراكة اليونيسيف مع بلدان منطقة الخليج من الدعم المباشر في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الدعوة للسياسات وتنمية القدرات ورصد حقوق الطفل. وخلال السنتين الماضيتين، نشأت طرائق ''هجينة'' للتعاون، تجمع ما بين الجهود المجددة والتعاون في مجالات البرنامج وبين تعبئة الموارد، مما أدى إلى ارتفاع كبير لدور بلدان الخليج في دعم جهود اليونيسيف على نطاق العالم، وإلى زيادة التمويل عشرين ضعفا ، من ٠٠٠ ٥٠٠ دولار تقريبا استُلمت ضمن الموارد الأخرى في عام ٢٠٠٣، إلى أكثر من ١٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وشمل ذلك مبلغ ٣,٦ مليون دولار من اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني؛ وتبرعات مُعلَنةٌ بمبلغ ١,٩ مليون دولار من شركة تيليثون بالإمارات العربية المتحدة ''لإعادة الأطفال العراقيين إلى المدرسة''؛ و ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من جمعية الهلال الأحمر بالإمارات العربية المتحدة لحادثة التسونامي في المحيط الهندي بإندونيسيا ومبلغا مماثلا للزلزال الذي ضرب باكستان. وتبرع الملك فهد الراحل بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لحملة شلل الأطفال في ٢٢ بلدا، كما تبرع بمبلغ ١,٥ مليون دولار أخرى لمستلزمات شلل الأطفال في اليمن. واستمر برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية في دعم برامج اليونيسيف على نطاق العالم. وجهزت حكومة دبي بالمجان مكتبا لجمع التبرعات تابع لليونيسيف ومستودعات للإمدادات وبطاقات المعايدة.

١١ - وكانت هناك اختراقات هامة في مجال حماية الطفل. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ نظمت اليونيسيف بالاشتراك مع اللجنة الوطنية السعودية للطفولة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، أول اجتماع استشاري عن الاعتداء على الأطفال. وأدى ذلك إلى صدور مرسوم ملكي يأمر بوضع استراتيجية وطنية لحماية الطفل.

١٢ - أصبحت حكومات الخليج أكثر تجاوبا مع الحاجة لحماية الأطفال من العنف والاستغلال والاعتداء، وقامت خلال السنتين الماضيتين، بالاشتراك مع اليونيسيف، بإدراج الأطفال غير المواطنين في تلك الجهود، حيث بدأت بالأطفال ضحايا الاتجار في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

١٣ - أجرت اليونيسيف تقييما سريعا بشأن لأطفال المشتركين في البيع والتسول بالشوارع في مكة وجدة والرياض، والكثير من هؤلاء الأطفال ضحايا للاتجار من ١٨ دولة تقريبا. وبعد ذلك بدأ العمل في مشروع نموذجي، بتمويل خاص من مقر اليونيسيف، حيث تقوم جمعية البر بجدة بتوفير خدمات للأطفال اللذين أُبعدوا من الأنشطة الاستغلالية بالشوارع. وجرى تدريب حوالي ١٠٠ من المتخصصين المحليين على حماية الأطفال وحقوق الأطفال. كما جرى إشراك مسؤولين وموظفين من قنصليات بلدان المنشأ لمنع الاتجار مستقبلا ولضمان إعادة الأطفال إلى أوطانهم حسب الأصول.

١٤ - والمناسبة الأولى الأخرى، هي الرعاية المشتركة لحلقة عمل إقليمية رئيسية تعنى بالاتجار بالأطفال، استضافتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، اختُتِمت بدعوة لجميع البلدان بالمنطقة لوضع خطط عمل وطنية ضد الاتجار بالأطفال. كما عقدت اليونيسيف أيضا أول اجتماع تشاوري بين المملكة العربية السعودية واليمن بشأن الاتجار بالأطفال.

١٥ - بدأت اليونيسيف، منذ عدة سنوات، الدعوة في مجال السياسيات الموجهة نحو الحظر القانوني لاستخدام الأطفال في سباقات الهجن. ولكن استمرت هذه الممارسة في بعض البلدان، وفي عام ٢٠٠٥ اعتمدت حكومة الإمارات العربية المتحدة تشريعا أقوى. وبموازاة ذلك، وقعت الحكومة واليونيسيف في أيار/مايو ٢٠٠٥ اتفاقا مشتركا يركز على الأطفال، توفر الحكومة بموجبه ٢,٧ مليون دولار لليونيسيف لدعم الأطفال الذين أبعدوا من سباقات الهجن لمدة سنتين، بحيث يذهب الجزء الأكبر من هذه الموارد نحو العناية بهم وتعليمهم وعلاجهم وإعادة إدماجهم في عائلاتهم ومجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية. وبعد ذلك بسنة واحدة، أعيد ١ ٠٧٣ طفل إلى مواطنهم الأصلية، و لم يعد هناك أطفال في الملاجئ بالإمارات العربية المتحدة حيث جُمع شمل غالبية أولئك الأطفال بعائلاتهم. وشمل المشروع الدعم التقني من اليونيسيف لبناء قدرات الموظفين والمرشدين الاجتماعيين في الملاجئ التي تديرها مراكز الدعم الاجتماعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، التي وفرت الرعاية لأولئك الأطفال قبل إعادتهم إلى أوطانهم.

١٦ - لقد اشتركت اليونيسيف أيضا في كسر حاجز الصمت وزيادة الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي البحرين، بدأ مكتب منطقة الخليج حلقة عمل إطارية متعددة القطاعات وشاملة لمنطقة الخليج بكاملها، شارك في رعايتها المكتب الإقليمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس التنفيذي لمجلس وزراء صحة الخليج،

ووزارة الصحة بدولة البحرين. وبما أن هذه الحلقة هي الأولى من نوعها في منطقة الخليج، فقد زادت من الوعي بأهمية مكافحة التهديد الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأصدر الاجتماع توصيات أقرها فيما بعد وزراء صحة الخليج، الذين أعلنوا أن مكافحة هذا المرض هي أولوية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية. وفي الكويت دعمت اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراجعةً تمت في عام ٢٠٠٥ للتشريعات والسياسات والفقه القضائي بغرض الحماية القانونية للأطفال المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الإمارات العربية المتحدة أطلقت شرطة دبي، بالاشتراك مع اليونيسيف، حملة بعنوان ''اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا ضد الإيدز''، وشملت تلك الحملة خطوة مبتكرة تتمثل في وضع شعار الحملة ورقم الخط الهاتفي المباشر على سيارات شرطة دبي.

١٧ - وبناء على النسبة العالية للوفيات والإعاقات بين الأطفال التي تتسبب فيها الإصابات، دخلت اليونيسيف في عام ٢٠٠٥ في شراكة مع جمعية الهلال الأحمر السعودي للتركيز على منع إصابات الأطفال، وعقدا بصفة مشتركة أول مشاورات متعددة القطاعات في هذا الموضوع. وتشمل الخطوات التالية التي أُتفِق عليها إجراء دراسة استقصائية لتوفير المعلومات المطلوبة بغرض تصميم التدخلات، ووضع استراتيجية عامة للاتصال والتثقيف يتم ربطها بالأنشطة المتمثلة في تحقيق والدية أفضل، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، وتشجيع أساليب حياة صحية بين المراهقين.

١٨ - وكرد على الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، دعمت اليونيسيف صياغة استراتيجيات وخطط عمل وطنية للأطفال في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

١٩ - وفي عام ٢٠٠٤، دعمت اليونيسيف أول حلقة عمل عن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وقد نظمت الحلقة وزارة التربية والتعليم واللجنة الوطنية السعودية للطفولة.

٢٠ - واستجابة للحاجة إلى تحسين أنظمة جمع المعلومات، قامت اليونيسيف، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل مدتها يومان بالرياض، وفَّرت لـ ٤٤ من موظفي الخدمة المدنية التدريب العملي على نظام المعلومات الإنمائية (DevInfo)، بينما زودت كبار موظفي الحكومة بمقدمة عن فوائد نظام المعلومات الإنمائية وكيف يمكنه دعم البلدان في رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - وفي مجال السياسة الاجتماعية والميزانيات قامت اليونيسيف بدعم البرلمان البحريني في تنظيم حلقة عمل إقليمية عن وضع الميزانية بطريقة ملائمة للطفل. وستستخدم التوصيات

الصادرة عن حلقة العمل هذه، وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في عملية وضع ميزانية دولة البحرين للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الدروس المستخلصة

٢٢ - على الرغم من أن بلدان الخليج تتمتع بدخل قومي إجمالي عال للفرد ومعدل منخفض لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، وهي بالتالي غير مؤهلة للتمويل من الموارد العادية لليونيسيف، إلا أن هناك الكثير من المشاكل والتحديات البالغة الأهمية التي تواجه الأطفال والنساء، وترغب تلك البلدان صراحة في مواصلة التعاون مع اليونيسيف، من مفهوم أنه ينبغي تمويل أي برنامج للتعاون من التبرعات. وتتطلب هذه الحقيقة عملية مشاركة واستشارة أقوى عند تصميم مثل هذا البرنامج، والتأكيد على أنه سيتم تصميم المداخلات وفقا للمتطلبات المحددة ضمن السياق الخاص لكل بلد. والمنهجية السابقة لإعداد البرامج، والمتمثلة في دمج برامج منطقة الخليج في برنامج واحد مشترك لجميع بلدان الخليج الخمسة مع تفاصيل غير كافية تخص كل بلد، لقيت استجابة ضعيفة من البلدان و لم تحصل على التزام بالتمويل. لذا، فقد وُضِع برنامج التعاون الحالي المقترح باستخدام نهج خاص لكل بلد يكفل الملكية المحلية. وتُبرِز البرامج المقترحة المواضيع المشتركة لجميع بلدان الخليج كما تشمل أيضا المسائل الخاصة بكل قطر.

٢٣ - وبرغم ابتعاد اليونيسيف لمدة طويلة عن تقديم الخدمة، ما زال بوسعها دعم بلدان الخليج عن طريق الدعوة في مجال السياسات وبناء القدرات المؤسسية ورصد حقوق الطفل من بين استراتيجيات أخرى. وقد أوضحت الخبرة أن بناء مؤسسات وقدرات مستدامة من أجل الوفاء بحقوق الطفل، حسبما هي مبينة في الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، هي مشاريع طويلة الأجل وتُدعَم بطريقة أفضل عن طريق الشراكات الطويلة الأجل.

٢٤ - وبالنظر للوضع الجغرافي - السياسي والاقتصادي الخاص، لبلدان الخليج فإنها تجتذب ملايين العمال المهاجرين، وملايين الحجاج في حالة المملكة العربية السعودية الأمر الذي يحتل مكانة هامة وكبيرة في العالم الإسلامي. ويُبرِز هذا السياق الفريد الحاجة والفرصة لإتباع نهج شامل وغير تمييزي نحو التصدي لاحتياجات وحقوق الأطفال.

البرنامج القطري، ٢٠٠٧-٢٠٠٩

جدول الميزانية الموجزة

النفقات التقديرية[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرنامج	موارد أخرى					
	الإمارات	البحرين	قطر	الكويت	السعودية	المجموع
الدعوة والسياسات والشراكات من أجل حقوق الطفل	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٥٠٠
الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٢ ٢٥٠
حماية الطفل	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٢ ٢٥٠
التكاليف المشتركة بين القطاعات	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٥٠٠
المجموع	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**١ ٥٠٠**	**٧ ٥٠٠**

(أ) تخضع لتوفر التمويل.

عملية الإعداد

٢٥ - بالنظر للطبيعة المتعددة الأقطار للبرنامج، وبناء على الدروس المستخلصة من عملية الإعداد السابقة، فقد بُذلت جهود قوية للتشاور مع الشركاء الرئيسيين في جميع البلدان الخمسة. فقد تولت قيادة عمليات الإعداد التي أجريت بالاشتراك مع اليونيسيف اللجنة الوطنية السعودية للطفولة، والاتحاد العام للمرأة بالإمارات العربية المتحدة، واللجنة الكويتية العليا لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى القطري لشؤون الأسرة، واللجنة الوطنية البحرينية للطفولة. وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أُعدت مشاريع برامج التعاون لكل بلد، وجرت مشاركتها ومناقشتها مع الشركاء الرئيسيين في اجتماعات تحضيرية في كل واحد من البلدان الخمسة. وفي آذار/مارس عقدت اجتماعات الاستراتيجية في كل واحد من البلدان، ونُوقِش الهيكل المقترح للبرنامج، ومكوناته الرئيسية، وحالة التمويل، وعملية إعداد البرنامج، وأُدخلت عليها تحسينات. وأعدت الصيغة النهائية للنتائج والملاحظات التي تلتها، والتي قدمتها البلدان الخليجية، وجرى تلخيصها في الوثيقة الحالية.

٢٦ - عند تصميم البرنامج، أُوليت عناية خاصة لأحدث التوصيات التي تقدمت بها لجنة حقوق الطفل ولعملية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجارية حاليا لتيسير تنفيذ تلك التوصيات. أما الجهود الموازية الجارية حاليا في بلدان الخليج لوضع استراتيجيات وخطط

عمل وطنية للطفولة فقد استُخدِمت في عملية إعداد البرنامج بطريقة تآذرية. ويجري إعلام شركاء الأمم المتحدة بطريقة متواصلة بشان عملية الإعداد مما يكفل التكامل البرنامجي.

الأهداف والنتائج الرئيسية والاستراتيجيات

٢٧ - يتمثل الهدف العام لبرنامج التعاون للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ في دعم بلدان منطقة الخليج في كفالة تَمتُّع الأطفال والشباب، بما في ذلك أكثرهم ضعفا واستبعادا، بحقوقهم بالكامل. إن أوجه الشبه بين بلدان الخليج والأولويات الوطنية المشتركة لتلك البلدان والتوصيات التي أسفرت عنها تحليلات الحالات تؤيد استخدام الاستراتيجيات البرنامجية ووضع وتبادل السياسات على نطاق منطقة الخليج بأسرها. وستُتَبع في الوقت نفسه إجراءات واستراتيجيات محددة تستجيب للظروف والاحتياجات والفرص المحلية السائدة في كل بلد.

٢٨ - وستكون هنالك ثلاثة برامج رئيسية هي: (أ) الدعوة والسياسات والشراكات في مجال حقوق الطفل؛ (ب) الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ و (ج) حماية الطفل.

٢٩ - وستشمل النتائج الاستراتيجية الإجمالية المتوقع تحقيقها بنهاية عام ٢٠٠٩ ما يلي: (أ) أن يؤثر الأطفال والشباب في القوانين والسياسات المحسنة المبنية على اتفاقية حقوق الطفل ويستفيدوا منها؛ (ب) أن يحصل الأطفال والشباب على نوعية عالية من فرص الرعاية والتعليم لكي يتمكنوا من تطوير قدراتهم الكامنة بالكامل، وأن يكونوا قادرين على العيش حياة صحية ومنتجة؛ و (ج) أن تتم حماية الأطفال، لاسيما أكثرهم ضعفا واستبعادا، بطريقة أفضل من العنف والاستغلال والاعتداء.

٣٠ - ونظرا للإنجازات التي تحققت، وللتطوير الناجح للبنية التحتية في بلدان الخليج، فسيركز البرنامج على الدعوة في مجال السياسات، وبناء القدرات، ورصد حقوق الطفل بصفتها استراتيجات رئيسية. وسيتم الاعتماد أيضا على الميزة المقارنة لليونيسيف وخبرتها في الاتصالات البرنامجية حيث أن العديد من التحديات التي تجابه الأطفال والأسر في بلدان الخليج لها قاسم مشترك يتطلب التغيير في الممارسات الخاصة بالسلوك والمواقف ورعاية الطفل، أو استحداث ممارسات جديدة. وسيجرى تشجيع الأبحاث والرصد والتحليل واستحداث المعرفة بصفتها وسائل لإيجاد فهم واستجابة أفضل لطبيعة وحجم المشاكل التي تواجه الأطفال والنساء والأسر.

٣١ - وسيَستَخدِم البرنامج، إلى الحد الأقصى، الدور التحفيزي والخبرة والتجربة التقنية لليونيسيف، ووضعها الفريد في الدعوة في مجال السياسات. وستدعم اليونيسيف بصفة

رئيسية تنمية القدرات الوطنية الذاتية البقاء على المستوى المركزي في المجالات الرئيسية لحقوق الأطفال.

٣٢ - وستواصل اليونسيف بناء الشراكات مع الحكومات وصناديق التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بغرض زيادة الموارد للأطفال، سواء بداخل بلدان الخليج أو في ما ورائها.

العلاقة بالأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٣ - وعقب الجهود الوطنية لإجراء خمسة تحليلات للحالة، صِيغت استراتيجيات وخطط عمل وطنية للأطفال في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، وأُعدت استراتيجية وطنية للشباب في البحرين. والأولويات الوطنية للأطفال، المبينة بالتفصيل في مشاريع الاستراتيجيات وخطط العمل تلك، تتأثر بالملاحظات الختامية ذات الصلة للجنة حقوق الطفل أيضا، ويسترشد بها في إعداد مقترحات البرامج الخاصة بكل بلد. وتوفر خطط التنمية الوطنية إطارا أوسع.

٣٤ - وفي غياب التقييمات القطرية الموحدة/عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن التعاون والتنسيق المستمر مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في كل بلد، إضافة إلى الإحاطات الإعلامية أثناء الاجتماعات العادية للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في حالة المملكة العربية السعودية، ضمنتا التكامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

العلاقة بالأولويات الدولية

٣٥ - سيسهم البرنامج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان الخليج، ويشمل ذلك استخدام الدعم لوضع تدابير مناسبة في مجالات التشريع والسياسات والتخطيط. وبينما يجري استحداث شراكة عالمية للتنمية، فإن تلك الجوانب ستساهم في حماية الفئات الضعيفة، وتقليص وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ودعم تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والمساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٦ - وسيسهم البرنامج أيضا في تحقيق أهداف والتزامات عالم صالح للأطفال، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنية بالأطفال، كما سيسهم أيضا في جميع مجالات التركيز وفي خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

مكونات البرنامج

٣٧ - فيما يلي موجزات وخطوط عريضة عامة ومختصرة جدا للبرامج التي ستصبح محددة وفقا لخصائص كل بلد في خطط عمل البرامج القطرية الأكثر تفصيلا، والتي ستوضع في صيغتها النهائية بالاشتراك مع الهيئة التنسيقية المعينة ومع الشركاء في كل واحد من البلدان.

٣٨ - وسيعالج برنامج **الدعوة والسياسات والشراكات في مجال حقوق الطفل** ما يلي: (أ) الجوانب المؤسسية بما فيها التشريعات والسياسات؛ (ب) أنظمة الرصد وقواعد المعرفة؛ و (ج) الشراكات والدعوة لصالح الأطفال. وسيشمل دعم اليونيسيف المساعدة التقنية، والتدريب، وحلقات العمل، والربط الشبكي المعرفي، والدعم للبحوث المحلية، والدعوة في مجال السياسات، وزيادة الموارد. ويشمل البرنامج مشروعين هما: (أ) مشروع السياسات والدعم المؤسسي؛ و (ب) مشروع الدعوة والرصد والقاعدة المعرفية.

٣٩ - وتشمل النتائج المستهدفة ما يلي: (أ) قدرات معززة في كل بلد يدخل ضمن اللجنة الوطنية المعينة أو المجلس المسؤول عن الأمور المتعلقة بالأطفال وحقوقهم؛ (ب) وضع استراتيجية وطنية بشأن الطفولة، مزودة بآلية للرصد؛ (ج) تشريعات وسياسات ومبادئ توجيهية محسنة في عدد من المجالات الرئيسية التي تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل؛ (د) تحسين الأبحاث والرصد وأنظمة تقديم التقارير بشان تنفيذ الاتفاقية، وإنشاء مجموعة أساسية من مؤشرات حقوق الطفل الخاصة كل بلد على حده؛ (هـ) إنشاء واستخدام نظام معلومات التنمية *DevInfo* كأداة للرصد والتحليل وتقديم التقارير؛ (و) إنشاء قاعدة بيانات عن الاعتداءات على الأطفال (المملكة العربية السعودية)؛ (ز) ازدياد النسبة المئوية للوالدين والمدرسين ومقدمي الرعاية والطلاب الذين لديهم معرفة أساسية في مجال حقوق الطفل؛ و (ح) ازدياد حصول الأطفال على معلومات صحيحة وعلى فرص للتعبير عن أرائهم. وستكون الدعوة والأنشطة في مجال السياسات المتعلقة بنوع الجنس برنامجا مشتركا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمملكة العربية السعودية.

٤٠ - وسيعالج البرنامج الخاص **بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة** الحاجة إلى تحسين ما يلي: (أ) الممارسات الرئيسية في مجال رعاية الطفل؛ (ب) الجوانب الاستراتيجية المتعلقة بالحصول على التعليم ونوعية التعليم؛ (ج) انعدام المعلومات بشأن حالة المراهقين؛ و (د) عدم كفاية المهارات الحياتية لدى المراهقين. وسيشمل الدعم المقدم من اليونيسيف تقاسم الخبرات ذات الصلة والربط الشبكي والاتصالات البرنامجية والأبحاث والمساعدة التقنية عن طريق التدريب وحلقات العمل. ويشتمل البرنامج على ثلاثة مشاريع هي:

(أ) مشروع الوالدية الأفضل والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة (ب) مشروع التعليم؛ و (ج) مشروع أساليب الحياة الصحية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - وتشمل النتائج المستهدفة ما يلي: (أ) بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، وضع واعتماد استراتيجية للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة العربية السعودية (النماء في مرحلة الطفولة المبكرة/الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة)؛ (ب) مبادئ توجيهية ومعايير لتنفيذ أنشطة مشروع النماء في مرحلة الطفولة المبكرة/الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة؛ (ج) اعتماد سياسات بشأن الرضاعة الطبيعية والتغذية تتماشى مع أحدث المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال؛ (د) وفي البلدان ذات الصلة، تقديم الدعم لوضع معايير للجودة في مجال التعليم والإشراف قبل المدرسي، ولإيجاد طرق مجدية لتمويل التعليم قبل المدرسي، والدعم الاتصالي لزيادة الطلب، ومراجعة الأنظمة القائمة حاليا (الكويت)؛ (هـ) في بلدان مختارة، مناهج مدرسية أساسية منقحة تشمل إدخال المهارات الحياتية/التثقيف المدني وتشجيع تكافؤ الجنسين (في بلدين إلى خمسة بلدان)؛ (و) في بلدان معينة، خطة استراتيجية وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتم وضعها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و (ز) زيادة النسبة المئوية للفئات المستهدفة بما فيها المراهقون الذين لديهم معرفة دقيقة بعدد من الرسائل الرئيسية المتعلقة بأسلوب الحياة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإساءة استعمال المخدرات، ومنع حدوث الإصابات، الخ.).

٤٢ - وسيعالج برنامج **حماية الطفل** انتهاكات حقوق حماية الطفل لفئات الأطفال الأكثر ضعفا واستبعادا، بما فيهم ضحايا الاتجار في سياقات معينة. وسيشمل دعم اليونيسيف توفير الخبرات الدولية وتقاسم التجارب ذات الصلة والبحوث والمساعدة التقنية والتدريب وحلقات العمل والدعوة في مجال السياسات. ويشتمل البرنامج على مشروع واحد يعنى بالأطفال الضعفاء والمستبعدين.

٤٣ - وتشمل النتائج المستهدفة ما يلي: (أ) الدعوة والدعم لتحسين القوانين، والسياسات والآليات الخاصة بكشف الاعتداء على الأطفال وتقديم التقارير بشأنه ووضع أنظمة للإحالة بغرض تقديم المشورة وإعادة التأهيل؛ (ب) تقوية القدرات، فيما بين المؤسسات الرئيسية، لتقييم وتحليل ومعالجة انتهاكات معينة لحقوق حماية الطفل؛ (ج) زيادة الوعي لدى الآباء والمجتمع عامة بخصوص تعاريف وحالات الاعتداء على الأطفال؛ و (د) برامج بناء القدرات (بشأن الحماية وتقديم التقارير والمساعدة، الخ.) للموظفين والعاملين في الخط الأمامي ومقدمي الرعاية الذين يعملون مباشرة مع الأطفال.

٤٤ - وسيواصل هذا المشروع في المملكة العربية السعودية العمل الذي بدأ مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومع جمعية البر في جده، وهي منظمة غير حكومية، بُدء معها في عام ٢٠٠٥ العمل في مشروع نموذجي يقدم الخدمات والدعم لضحايا الاتجار من الأطفال الذين يعملون في البيع بالشوارع وفي التسول. وستشترك المنظمة الدولية للهجرة في العمل، فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال عبر الحدود، مع اليمن.

٤٥ - وفي الإمارات العربية المتحدة، سيستمر التعاون مع وزارة الداخلية في المشروع المشترك لدعم الأطفال الذين كانوا يعملون سابقا في سباقات الهجن، وغالبيتهم من ضحايا الاتجار. وسوف يستمر بناء قدرات مراكز الدعم الاجتماعي والمؤسسات الأخرى العاملة في منع حدوث ضحايا لانتهاكات حقوق الطفل، وتحديد الضحايا وحمايتهم.

٤٦ - وفي الكويت، سيشمل المشروع التركيز على الفئات الضعيفة من الأطفال بما فيهم البدون (من كلمة بدون جنسية)، وهم المجموعة كبيرة نسبيا من السكان الذين ليست لهم جنسية في الأصل، ويقيمون في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة العربية، بما فيه الكويت. وسيجري الاضطلاع بأنشطة مختارة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٤٧ - وستدعم **التكاليف المشتركة بين القطاعات** برنامج المنطقة، وستُستخدم لكل من تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين، التي تشمل وظيفة واحدة لموظف برنامج، وهي من وظائف الفئة الفنية الدولية، كما تشمل الموظفين الوطنيين، والنفقات التشغيلية، والمعدات المكتبية، وتدريب الموظفين.

الشراكات الرئيسية

٤٨ - لقد توطدت عبر السنين شراكات قوية بين اليونيسيف وبلدان الخليج. وبينما ساهمت اليونيسيف منذ عام ١٩٦١ في تطوير خدمات الصحة والتعليم لأطفال الخليج، دأبت حكومات بلدان الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية، على المساهمة بشكل كبير ولسنوات عديدة في الموارد العادية العالمية لليونيسيف. علاوة على ذلك، فإن بلدان الخليج تساهم بصفة متزايدة في الموارد الأخرى المرصودة لبرامج اليونيسيف الخاصة ولمداخلاتها في حالات الطوارئ.

٤٩ - لقد اكتسبت اليونيسيف مصداقيتها في الخليج بفضل التزاماتها البرنامجية، والتي تعمل الآن كرأسمال موجه نحو تطوير وتقوية الشراكات التي تزيد من الموارد الخاصة بالأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن اليونيسيف، بصفتها منظمة تعنى ''بالاتصال الشخصي'' وتتميز

بولايتها فيما يختص بالأطفال، تستطيع أن تقوم بدور الوسيط في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأن تتولى مشاركة المجتمع المدني وقادة الفكر، ووسائط الإعلام، والأهم من ذلك، الشباب والأطفال أنفسهم، مما يؤدي إلى ترسيخ أنماط من الخدمات المجتمعية والشاملة، ومن المسؤولية الاجتماعية، تستمر مدى الحياة.

٥٠ - يظل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية شريكا بارزا ومساهما في عمل اليونيسيف على النطاق العالمي. وبموازاة ذلك، تنمو شراكات جديدة حسبما تبينه التبرعات التي تقدمها اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني والشراكة الناشئة مع جمعية الهلال الأحمر في جميع بلدان الخليج. كما أن هناك شراكات قوية لليونيسيف مع مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية(الإمارات العربية المتحدة)، ومع الصندوق الخيري الكويتي، وآخرين، ستواصل أيضا التركيز على مسائل حقوق الطفل محل الاهتمام المشترك.

٥١ - وسيُنَسق برنامج التعاون المشترك بصفة وثيقة مع البرامج الخاصة بمكاتب اليونيسيف الأخرى في المنطقة، وخصوصا مع مكتب اليونيسيف في عُمان. إضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب منطقة الخليج العمل بصفة وثيقة مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية. إن أفرقة التنسيق التابعة للأمم المتحدة هي شريك هام لضمان التماسك والتكامل بين برامج مختلف وكالات الأمم المتحدة. وقد جرى تحديد عدد من مجالات الاهتمام المشترك وأدخلت ضمن برنامج التعاون المقترح، وستجري متابعة مجموعة مختلطة، ودقيقة التوازن، من الأنشطة المشتركة والمنسقة والمتكاملة في تلك المجالات.

الرصد والتقييم وإدارة البرنامج

٥٢ - ستتكون هيئات التنسيق الحكومية الرئيسية لتنفيذ البرنامج من اللجنة الوطنية للطفولة في البحرين، واللجنة العليا لشؤون الأسرة في الكويت، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر، واللجنة الوطنية للطفولة في المملكة العربية السعودية، والاتحاد العام للمرأة في الإمارات العربية المتحدة. وستوضع لكل بلد خطط عمل للبرنامج القطري مدتها ثلاث سنوات، إضافة إلى خطط العمل السنوية، تحت إشراف الهيئات التنسيقية وبتعاون وثيق مع الوزارات المختصة ذات الصلة. ويمكن تنقيح خطط العمل نتيجة للاستعراضات السنوية والتقييمات والتغيير في أولويات الاحتياجات و/أو الحالة التمويلية. وسيعمل الاستعراض السنوي الثاني، المقرر إجراؤه في أواخر عام ٢٠٠٨، كاستعراض لمنتصف المدة وسيستخدم أيضا في إعداد دورة البرنامج التالية، التي ستبدأ في العام ٢٠١٠.

٥٣ - وستكون خطة الرصد والتقييم الموحدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ضرورية للإدارة القائمة على النتائج للبرنامج المقترح، وستحدد تلك الخطة البحوث والدراسات والاستقصاءات والتقييمات والمؤشرات الرئيسية بناء على مصفوفة النتائج الموجزة للبرنامج. وستبين خطط الرصد والتقييم السنوية هذه الالتزامات بالتفصيل. وبالنظر لأهمية زيادة تقوية قدرات الرصد والتقييم داخل بلدان الخليج، فسيساعد البرنامج أيضا في تقوية الأنظمة الوطنية لرصد حقوق الطفل. وسيتم تشجيع نظام معلومات التنمية (DevInfo) بصفته أداة للرصد ضمن السياق الأوسع لرصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - وسيكفل مكتب اليونيسيف لمنطقة الخليج، شاملا ممثل المنطقة والمسؤول عن تخطيط البرامج، وموظفي العمليات، إدارة البرنامج، وقدرات التنسيق والتشغيل بغرض تنفيذ البرنامج في جميع البلدان الخمسة. وبدعم من مكتب منطقة الخليج، سيتم إنشاء مكاتب فرعية، بهيكل مكون من موظف وطني، في كل واحد من البلدان، بحيث يتم بناء القدرات المحلية بينما يجري في الوقت نفسه تنفيذ البرنامج في كل بلد معين.

٥٥ - وستواصل شعبة القطاع الخاص باليونيسيف توفير موظفين لجمع الأموال، وتستضيف مدينة دبي للمعونة والمساعدة الإنسانية مكتب ومستودع اليونيسيف لجمع الأموال في دبي. ويقدم موظف جمع الأموال المسؤول عن ذلك المكتب تقاريره إلى ممثل منطقة الخليج. وسيكُفَل في كل بلد توحيد أنشطة جمع الأموال وأنشطة البرنامج، حيث أن هذين النشاطين يقويان بعضهما البعض. وسيواصل مكتب منطقة الخليج تيسير إدارة مستودع شعبة الإمدادات في دبي بينما يستكشف في الوقت نفسه إمكانيات تحديد الوظائف التي يؤديها مكتب للاتصال وتمويل البرنامج في دبي.